البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

شباط 2017

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهر الأول من عام 2017 وبنسبة 2.5٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.0٪ خلال نفس الشهر من عام 2016. فيما ارتفع معدل البطالة خلال عام 2016 ليصل إلى 15.3٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 13.0٪ خلال عام 2015.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2017 ما مقداره 13,936.0 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.8 شهراً.
- انخفضت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 271.2 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2016 لتبلغ 32,605.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 138.8 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 ليبلغ 23,044.6 مليون دينار.
- ارتفع رصيد اجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 116.1 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 ليبلغ 33,016.1 مليون دينار.
- انخفض الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 8.8 نقطة (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 ليبلغ 2,161.5 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 803.3 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 716.1 مليون دينار ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 654.7 مليون دينار ليصل إلى 10,045.2 مليون دينار (36.6٪ من GDP). وعليه، بلغت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) 95.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 93.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال عام 2016 بنسبة 4.1٪ لتبلغ 5,331.4 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 6.2٪ لتبلغ 13,637.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 7.5٪ ليصل إلى 8,305.6 مليون دينار، مقارنة مع عام 2015. وتشير البيانات الأولية خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 12.2٪ وارتفاع مدفوعات السفر بنسبة 4.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 ارتفاعاً بنسبة 4.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 انخفاضاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 1,910.2 مليون دينار (9.5٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,979.6 مليون دينار (10.1٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 11.3٪ من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى مقارنة مع 11.9٪ من GDP خلال نفس الفترة من عام 2015. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 809.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 808.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2015. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر أيلول من عام 2016 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 26,656.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2017 ما مقداره 13,936.0 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.8 شهراً.
- انخفضت السيولة المحلية في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 271.2 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2016 لتبلغ 32,605.0 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 138.8 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 ليبلغ 23,044.6 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 116.1 مليون دينار (0.4٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 33,016.1 مليون دينار.
- ارتفعت أسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في نهاية كانون الثاني من عام 2017 باستثناء الكمبيالات والأسناد المخصومة، في حين حافظت أسعار الفوائد على الودائع لدى البنوك على مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016 باستثناء ودائع تحت الطلب والتي ارتفعت مقارنة مع نهاية العام السابق.

انخفض الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 8.8 نقطة (0.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2016 ليبلغ 2,161.5 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 107.7 مليون دينار (0.6٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2016 لتصل إلى 17,447.1 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2016			نهاية كانون الثاني 2016	نهاية كانون الثاني 2017
US$ 14,499.9	-7.6٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 15,620.5	US$ 13,936.0
			-0.5٪	-3.9٪
32,876.2	4.0٪	السيولة المحلية	31,565.4	32,605.0
			-0.1٪	-0.8٪
22,905.8	8.5٪	التسهيلات الائتمانية	21,156.1	23,044.6
			0.2٪	0.6٪
19,901.4	10.0٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	18,190.2	20,032.0
			0.5٪	0.7٪
32,900.0	0.9٪	إجمالي ودائع العملاء	32,604.4	33,016.1
			0.02٪	0.4٪
25,968.2	-0.2٪	ودائع بالدينار	26,035.6	25,623.3
			0.1٪	-1.3٪
6,931.8	5.3٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,568.8	7,392.8
			-0.2٪	6.7٪
26,952.9	4.5٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	25,827.1	26,756.7
			0.1٪	-0.7٪
21,572.9	1.9٪	ودائع بالدينار	21,215.9	21,272.3
			0.2٪	-1.4٪
5,380.0	16.0٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,611.2	5,484.4
			-0.5٪	1.9٪

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2017 ما مقداره 13,936.0 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.8 شهراً.

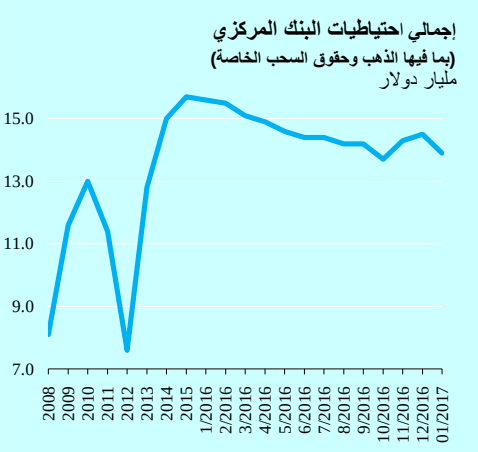

السيولة المحلية (M2)

- انخفضت السيولة المحلية في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 271.2 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2016 لتبلغ 32,605.0 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 40.1 مليون دينار (0.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2016.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية كانون الثاني من عام 2017 مع نهاية عام 2016، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيـولــة**

    - انخفضت الودائع في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 171.8 مليون دينار (0.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2016 لتصل إلى 28,523.1 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 10.9 مليون دينار (0.04٪) خلال نفس الشهر من عام 2016.

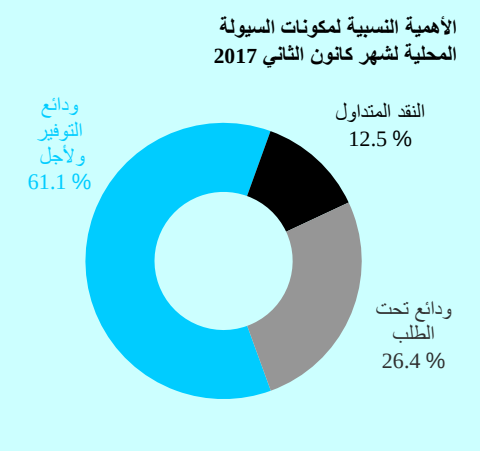

- انخفض النقد المتداول في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 99.4 مليون دينار (2.4٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2016 ليبلغ 4,081.9 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع انخفاض مقداره 51.1 مليون دينار (1.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2016.

العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة

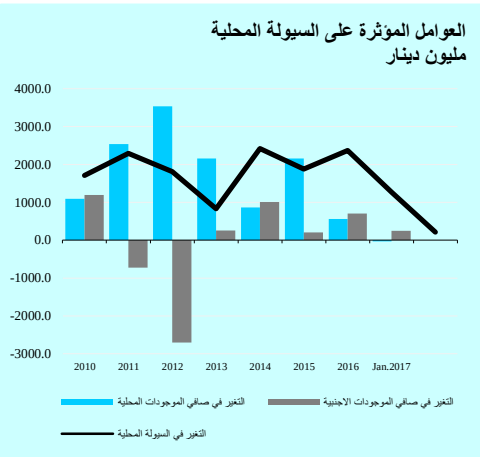

- انخفض بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 26.9 مليون دينار (0.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2016، مقابل ارتفاع قدره 47.9 مليون دينار (0.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2016. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 391.3 مليون دينار (1.3٪)، وارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 364.3 مليون دينار (7.0٪).

- انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 244.3 مليون دينار (2.8٪) عن مستواه في عام 2016، مقارنة مع انخفاض مقداره 88.0 مليون دينار (1.1٪) خلال نفس الشهر من عام 2016. وقد تأتى ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 191.3 مليون دينار (19.4٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 435.6 مليون دينار (4.4٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2016		نهاية كانون الثاني 2016	نهاية كانون الثاني 2017
8,845.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**8,049.3**	**8,601.1**
9,831.5	البنك المركزي	10,151.7	9,395.9
-986.1	البنوك المرخصة	-2,102.4	-794.8
24,030.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**23,516.1**	**24,003.9**
-5,194.1	البنك المركزي، منها:	-5,818.7	-4,829.8
1,043.1	الديون على القطاع العام (صافي)	1,549.1	1,121.1
-6,260.1	أخرى (صافي*)	-7,390.9	-5,974.1
29,225.0	البنوك المرخصة	29,334.7	28,833.7
9,955.9	الديون على القطاع العام (صافي)	10,178.8	9,805.4
20,567.4	الديون على القطاع الخاص	18,762.6	20,762.4
-1,298.3	أخرى (صافي)	393.3	-1,734.1
32,876.2	**السيولة المحلية (M2)**	**31,565.4**	**32,605.0**
4,181.3	**النقد المتداول**	**3,882.2**	**4,081.9**
28,694.9	**الودائع، منها:**	**27,683.2**	**28,523.1**
5,418.9	بالعملات الأجنبية	4,676.3	5,536.6

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2017/2/22 برفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك وأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الأخرى بمقدار 50 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 3.25٪.
  - سعر إعادة الخصم: 4.25٪.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.00٪.
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.25٪.
  - سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 3.25٪.
- كما قام البنك المركزي برفع المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.50٪ – 2.75٪ ليصبح 3.00٪ – 3.25٪.
- ويهدف هذا القرار إلى تعزيز تنافسية وجاذبية الموجودات المحررة بالدينار الأردني، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي. وسيستمر البنك المركزي بمتابعة التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، واتخاذ كل ما يلزم من اجراءات نقدية ومصرفية لتمكين السياسة النقدية من تحقيق أهدافها، ومساهمتها في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق معدلات نمو مناسبة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

كانون الثاني			
2017	2016		2016
3.75	3.75	إعادة الخصم	3.75
3.50	3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	3.50
1.75	1.50	نافذة الإيداع	1.75
2.75	2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	2.75
2.75	2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	2.75
2.50	2.25	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	2.50

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعـار الفائـدة في الســوق المصرفــي:

أسعــار الفائــدة على الـودائـــع:

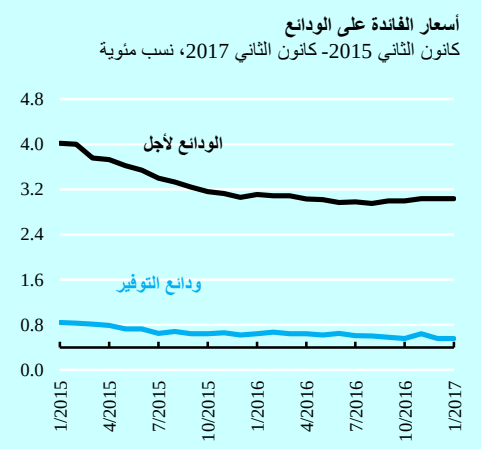

- الودائع لأجل: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني 2017 على نفس مستواه المسجل في نهاية العام السابق والبالغ 3.04٪.
- ودائع التوفير: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون الثاني 2017 على نفس مستواه المسجل في نهاية عام 2016 والبالغ 0.56٪.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون الثاني 2017 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 ليبلغ 0.30٪.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

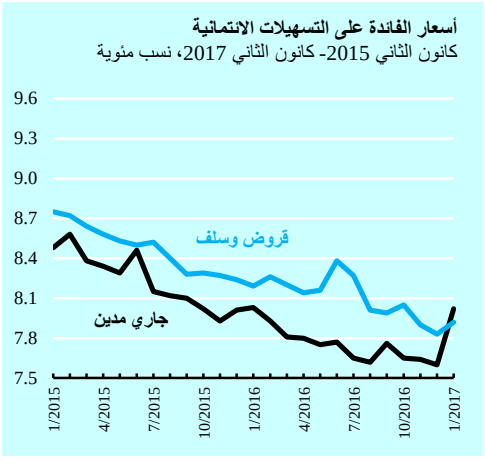

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون الثاني 2017 بمقدار 42 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 ليبلغ 8.02٪.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر كانون الثاني 2017 بمقدار 130 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 ليبلغ 9.12٪.
- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون الثاني 2017 بمقدار 9 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 ليبلغ 7.92٪.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون الثاني 2017 ما نسبته 8.38٪ مرتفعاً بذلك نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016.
- ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر كانون الثاني 2017 ما مقداره 488 نقطة أساس ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016 بمقدار 9 نقاط أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2016		كانون الثاني 2016	كانون الثاني 2017	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.26	تحت الطلب	0.31	0.30	4
0.56	توفير	0.64	0.56	0
3.04	لأجل	3.11	3.04	0
	التسهيلات الائتمانية			
10.42	كمبيالات واسناد مخصومة	8.59	9.12	-130
7.83	قروض وسلف	8.19	7.92	9
7.60	جاري مدين	8.03	8.02	42
8.37	الإقراض لأفضل العملاء	8.37	8.38	1

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني من عام 2017 بما مقداره 138.8 مليون دينار، أو ما نسبته (0.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2016، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 52.6 مليون دينار (0.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2016.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية كانون الثاني من عام 2017، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 130.6 مليون دينار (0.7٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 12.3 مليون دينار (2.6٪)، والتسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 0.8 مليون دينار (0.04٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة لكل من المؤسسات العامة بمقدار 4.9 مليون دينار (1.4٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية كانون الثاني من عام 2017 ما مقداره 33,016.1 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 116.1 مليون دينار (0.4٪) عن مستواه المسجل في عام 2016، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 5.9 مليون دينار (0.02٪) خلال نفس الشهر من عام 2016.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع في نهاية كانون الثاني عام 2017 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 360.9 مليون دينار (11.7٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 39.6 مليون دينار (10.3٪)، في حين انخفضت ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 196.2 مليون دينار (0.7٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 88.2 مليون دينار (3.6٪).
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية كانون الثاني عام 2017، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 461.0 مليون دينار (6.7٪)، وانخفاض الودائع بالدينار بمقدار 344.9 مليون دينار (1.3٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2016.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً بأدائها خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2016. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

حجـم التـداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بمقدار 270.9 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 443.4 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 450 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بواقع 104.1 مليون سهم عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 219.8 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 18.0 مليون سهم (7.8٪) خلال نفس الشهر من العام السابق.

الرقم القياسـي العام لأســعار الأسهــم:

شهد الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2017 انخفاضاً قدره 8.8 نقطة (0.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق ليصل إلى 2,161.5 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 10.7 نقطة (0.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2016. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 93.3 نقطة (4.5٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 9.7 نقطة (0.6٪). في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 39.8 نقطة (1.4٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للاسهم الحرة

2016		كانون الثاني 2016	كانون الثاني 2017
2,170.3	الرقم القياسى العام	**2,147.0**	**2,161.5**
2,933.2	القطاع المالي	2,943.9	2,973.1
2,093.0	قطاع الصناعة	1,820.3	1,999.7
1,604.7	قطاع الخدمات	1,719.6	1,595.0

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2017 ما مقداره 17.4 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 107.7 مليون دينار (0.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2016، مقابل انخفاض بلغ 328.2 مليون دينار (1.8٪) خلال نفس الشهر من عام 2016.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
كانون الثاني 2016- كانون الثاني 2017

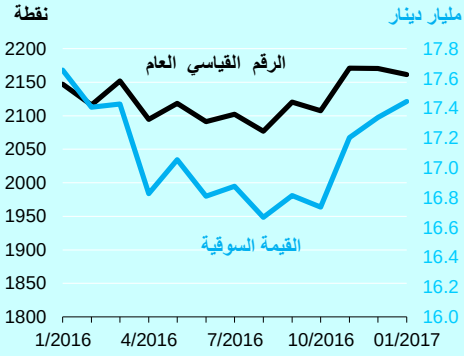

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 تدفقاً سالباً بلغ 11.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 4.3 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2016. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 ما قيمته 183.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 194.6 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

كانون الثاني			
2017	2016		2016
443.4	185.2	حجم التداول	2,329.5
20.2	8.8	معدل التداول اليومي	9.5
17,447.1	17,656.5	القيمة السوقية	17,339.4
219.8	212.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,836.7
-11.5	-4.3	صافي استثمار غير الأردنيين	237.1
183.1	25.4	شراء	666.5
194.6	29.8	بيع	429.4

المصدر: بورصة عمان.

ثانيا : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2016 بنسبة 1.8٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال ذات الربع من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 2.6٪ خلال الربع الثالث من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.7٪ خلال ذات الربع من عام 2015.
- وعليه، نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 بنسبة 2.0٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.2٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.8٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الشهر الأول من عام 2017 وبنسبة 2.5٪ مقابل تراجع نسبته 1.0٪ خلال نفس الشهر من عام 2016.
- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2016 ليصل إلى 15.3٪ (13.3٪ للذكور و24.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.5٪ للإناث) خلال 2015. وقد سجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 40.0٪) و 20-24 سنة (بواقع 34.5٪).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من تعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الاجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0٪ مقابل 2.3٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.1٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.2٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016، بالمقارنة مع 2.5٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.2٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الاولى من عام 2015. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP، والذي نما بنسبة 1.1٪ مقابل 2.4٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015. ويعزى ذلك، في جانب منه، الى استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي ساهمت بدورها في تقليل الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2014 -2016
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	3.1	3.3	**3.1**
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	6.2	7.2	**6.6**
2015					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	2.6	2.6	**2.4**
GDP بالأسعار الجارية	5.1	4.5	4.7	4.6	**4.7**
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	1.8	-	-
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	2.6	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2016-2014

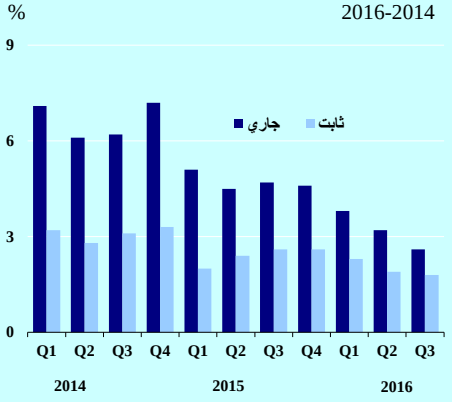

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الاولى من عام 2016 "خدمات المال والتأمين" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية)، و"الكهرباء والمياه" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين "، والزراعة، و"النقل والتخزين والاتصالات"، والانشاءات بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات الصناعة التحويلية، و"تجارة الجملة والتجزئة " تباطؤاً في ادائها، فيما شهد قطاعا الصناعة الاستخراجية و"المطاعم والفنادق" تراجعاً في أدائهما.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية

القطاعات	التغير النسبي		المساهمة في النمو	
	الأرباع الثلاثة الأولى		الأرباع الثلاثة الاولى	
	2015	2016	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.3	2.0	2.3	2.0
الزراعة	0.7	5.3	-	0.2
الصناعات الاستخراجية	16.8	-14.7	0.2	-0.2
الصناعات التحويلية	1.4	0.8	0.2	0.1
الكهرباء والمياه	8.6	10.8	0.2	0.2
الإنشاءات	-2.7	0.8	-0.1	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.4	1.3	0.1	0.1
المطاعم والفنادق	-3.4	-0.9	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	3.0	3.2	0.4	0.5
الخدمات المالية	5.5	5.6	0.5	0.6
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	4.1	3.6	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	2.4	1.2	0.3	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	6.2	4.1	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل عدد المغادرين (3.3٪) والمساحات المرخصة للبناء (1.4٪). أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها، الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (15.9٪) وحجم التداول في سوق العقار (5.0٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2015	2016	المؤشـــر	2016	الفترة المتاحة	2017
-12.5	1.4	المساحات المرخصة للبناء	-		-
-8.8	-1.5	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعة التحويلية**	-		-
-0.5	-16.2	المنتجات الغذائية	-		-
45.9	-7.3	منتجات التبغ	-		-
-1.7	-13.3	منتجات نفطية مكررة	-		-
63.8	95	صنع الملابس	-	-	-
3.4	-11.6	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-		-
-10.8	-2.9	المنتجات الكيميائية	-		-
16.9	-9.1	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعة الاستخراجية**	-		-
-38.3	-5.3	استخراج النفط	-		-
17.6	-9.1	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-		-
-7.4	0.5	عدد المغادرين	-6.3		3.3
-7.9	2.1	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	1.0	كانون ثاني	-3.0
-0.7	-21.2	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	4.9		-15.9
-2.0	-7.2	حجم التداول في سوق العقار	6.2	كانون ثاني – شباط	-5.0

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

**: – تم تعديل منهجية احتساب الأرقام القياسية لكميات انتاج الصناعات التحويلية والإستخراجية، ولا يتوفر بيانات عن معدلات النمو الشهرية لعام 2015 لغاية الآن.

– مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

الأسعـــار

أظهر المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ارتفاعاً خلال الشهر الأول من عام 2017 وبنسبة 2.5٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.0٪ خلال نفس الشهر من عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع، بشكلٍ أساسي، إلى ارتفاع أسعار الغذاء والنفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها؛ "النقـــل" (11.0٪)، و"الصحة" (10.0٪)، و"الثقافة والترفيه" (11.1٪)، لتساهم مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الشهر الأول من العام الحالي بمقدار 1.9 نقطة مئوية.

وفي المقابل شهدت مجموعات وبنود أخرى انخفاضاً في أسعارها ومن أبرزها "الأغذية والمشروبات غير الكحولية" (1.4٪)، و"الملابس والأحذية" (2.9٪).

معدل التضخم

معدل التضخم خلال الشهر الأول للأعوام (2009-2017)

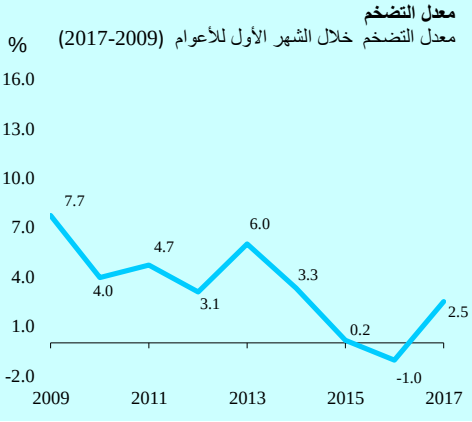

التضخم خلال الشهر الأول للأعوام 2016 - 2017

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي: كانون ثاني 2016	التغير النسبي: كانون ثاني 2017	المساهمة في التضخم: كانون ثاني 2016	المساهمة في التضخم: كانون ثاني 2017
جميع المواد	100.00	-1.0	2.5	-1.0	2.5
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	33.36	-2.4	-1.4	-0.8	-0.5
اللحوم والدواجن	8.24	-9.0	-5.2	-0.8	-0.4
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	-2.4	1.0	-0.1	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	2.6	1.4	0.1	0.1
الفواكه والمكسرات	2.73	-2.5	-9.2	-0.1	-0.3
الزيوت والدهون	1.92	3.4	2.7	0.1	0.0
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.43	2.8	4.8	0.1	0.2
3) الملابس والأحذية	3.55	2.5	-2.9	0.1	-0.1
4) المساكن، منها:	21.92	0.3	2.6	0.1	0.6
الإيجارات	15.57	3.2	2.1	0.5	0.4
الوقود والإنارة	4.85	-10.0	3.0	-0.5	0.1
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.19	1.2	1.2	0.1	0.0
6) الصحة	2.21	0.4	10.0	0.0	0.2
7) النقل	13.58	-6.0	11.0	-0.8	1.4
8) الاتصالات	3.50	-0.3	0.0	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.27	7.0	11.1	0.1	0.2
10) التعليم	5.41	1.1	3.6	0.1	0.2
11) المطاعم والفنادق	1.83	1.1	-0.3	0.0	0.0
12) السلع والخدمات الأخرى	3.75	-0.2	5.7	0.0	0.2

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

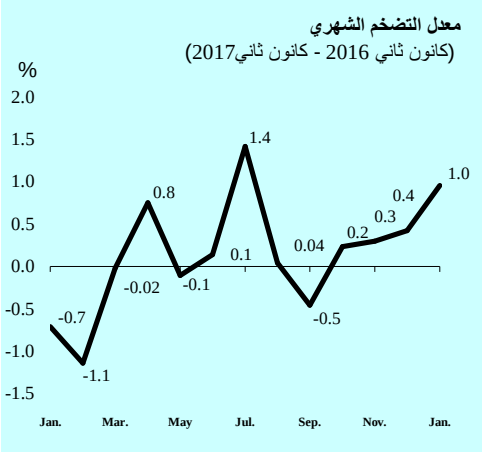

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون ثاني 2017 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 1.0٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (كانون أول 2016)، ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود من أبرزها "النقل" (4.2٪)، و"الألبان والبيض ومنتجاتها" (5.3٪)، و"اللحوم والدواجن" (3.3٪)، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود من أبرزها "الملابس والأحذية" (2.4٪)، و"الفواكه والمكسرات" (1.8٪).

التشغيل

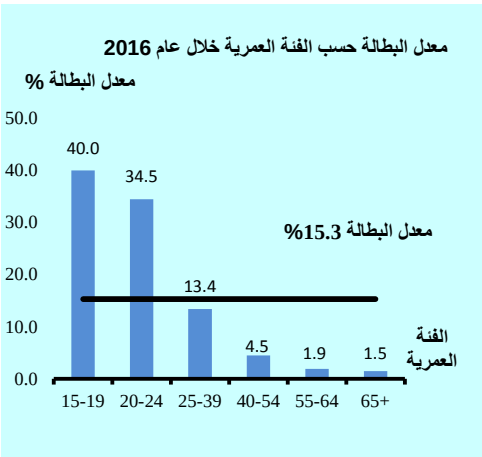

- ارتفع معدل البطالة خلال 2016 ليصل إلى 15.3٪ (13.3٪ للذكور و24.1٪ للإناث) وذلك مقابل 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.5٪ للإناث) خلال عام 2015.
- سُجل أعلى معدل بطالة خلال عام 2016 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 40.0٪) و 20-24 سنة (بواقع 34.5٪).

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.0٪ (58.7٪ للذكور و13.2٪ للإناث) خلال عام 2016، بالمقارنة مع 36.7٪ (60.0٪ للذكور و13.3٪ للإناث) خلال عام 2015.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 30.5٪ خلال عام 2016، وذلك مقابل 31.9٪ خلال عام 2015. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.1٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.4٪)، والتعليم (11.5٪)، و"الصناعات التحويلية" (9.7٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 803.3 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية (406.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,209.7 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,474.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 716.1 مليون دينار ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 654.7 مليون دينار ليبلغ 10,045.2 مليون دينار (36.6٪ من GDP).
- وعليه، بلغ إجمالي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 26,247.3 مليون دينار (95.6٪ من GDP) في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.

الأداء الأولي لعام 2016:

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 836.6 مليون دينار (أو ما نسبته 3.0٪ من الناتج)، بالمقارنة مع ما مقداره 926.5 مليون دينار (أو ما نسبته 3.5٪ من الناتج) في عام 2015. حيث شهد عجز الموازنة العامة تحسناً في أدائه عن عام 2015، كما تحسن عن مستواه المقدر في قانون الموازنة العامة للعام 2016 (906.7 مليون دينار) وأرقام إعادة التقدير (1,097 مليون دينار). ويعود ذلك إلى جملة الإجراءات المالية التي اتخذتها الحكومة خلال العام الماضي وخاصة المتطلبات الاستباقية لبرنامج EFF في منتصف عام 2016.
- بلغ رصيد إجمالي الدين الداخلي ما مقداره 15,793.7 مليون دينار (57.4٪ من الناتج)، بارتفاع مقداره 308 مليون دينار عن مستواه في عام 2015.

- بلغ رصيد الدين الخارجي ما مقداره 10,299 مليون دينار (37.5٪ من الناتج)، بارتفاع مقداره 909 مليون دينار عن مستواه في عام 2015.
- بلغ إجمالي الدين العام في نهاية عام 2016 حوالي 26092,7 مليار دينار (94.9٪ من الناتج)، بارتفاع مقداره 1,217 مليون دينار (1.5 نقطة مئوية) عن مستواه في نهاية عام 2015. حيث أنه جاء أدنى من مستواه وفقاً لأرقام إعادة التقدير (26.3 مليار دينار أو 95.1٪ من الناتج).

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 بمقدار 101.3 مليون دينار أو ما نسبته 22.9٪ لتصل إلى 542.9 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 452.1 مليون دينار أو ما نسبته 7.9٪ لتصل إلى 6,187.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 494.1 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 42.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين الثاني		معدل النمو	كانون ثاني – تشرين الثاني		معدل النمو
	2015	2016		2015	2016	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**441.6**	**542.9**	**22.9**	**5,735.2**	**6,187.3**	**7.9**
الإيرادات المحلية، منها:	402.3	482.5	19.9	5,286.8	5,780.9	9.3
الإيرادات الضريبية، منها:	290.7	336.3	15.7	3,784.6	3,970.4	4.9
ضريبة المبيعات	231.0	269.7	16.8	2,539.0	2,661.4	4.8
الإيرادات الأخرى	110.1	145.2	31.9	1,485.6	1,796.5	20.9
المنح الخارجية	39.3	60.4	53.7	448.4	406.4	-9.4
إجمالي الإنفاق، منها:	**632.5**	**674.6**	**6.7**	**6,760.8**	**6,990.6**	**3.4**
النفقات الرأسمالية	78.5	110.3	40.5	815.8	801.7	-1.7
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-190.9**	**-131.7**	**–**	**-1,025.6**	**-803.3**	**–**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

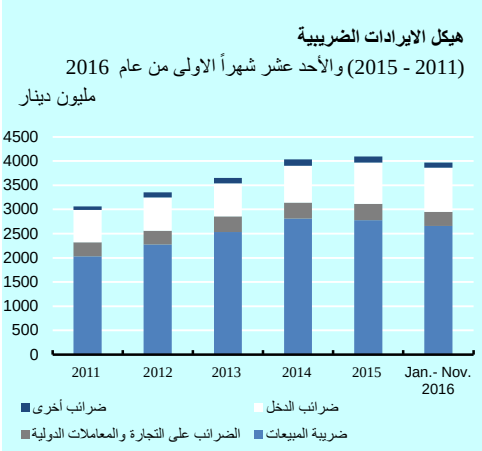

شهدت الإيرادات المحلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 494.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.3٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لـتصل إلى 5,780.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 185.8 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 310.9 مليون دينار، في حين انخفضت الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.6 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الأحد عشر شـهراً الأولى مـن عـام 2016 بمقـدار 185.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصـل إلى 3,970.4 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسـبته 68.7٪ مـن إجمـالي الإيـرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 122.4 مليون دينار أو ما نسبته 4.8٪ لتبلغ 2,661.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 67.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 51.0 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 47.2 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 15.5 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 8.6 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 87.2 مليون دينار أو ما نسبته 10.5٪ لتصل إلى 914.1 مليون دينار، مشكلةً بذلك 23.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات

والمشاريع بمقدار 97.5 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 10.3 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.3٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 733.7 مليون دينار.

- انخفضت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 18.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.1٪ لتبلغ 287.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك 7.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 5.0 مليون دينار أو ما نسبته 4.5٪ لتبلغ 107.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك 2.7٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 310.9 مليون دينار أو ما نسبته 20.9٪ لتصل إلى 1,796.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بمقدار 346.5 مليون دينار لتبلغ 731.5 مليون دينار، كما ارتفعت حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.8 مليون دينار لتبلغ 786.7 مليون دينار، بينما انخفضت حصيلة إيرادات دخل الملكية بمقدار 43.5 مليون دينار لتبلغ 278.3 مليون دينار (منها 257.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 285.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015).

- **الاقتطاعات التقاعدية**

شهدت الاقتطاعات التقاعدية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 2.6 مليون دينار أو ما نسبته 15.7٪ لتبلغ إلى 14.0 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 42.0 مليون دينار أو ما نسبته 9.4٪ لتبلغ 406.4 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

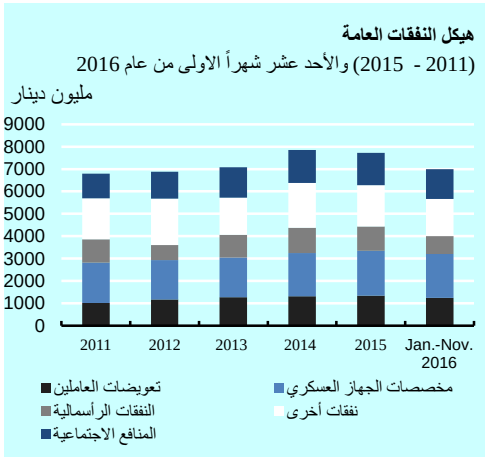

شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 42.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.7٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتصل إلى 674.6 مليون دينار. كما ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 229.8 مليون دينار أو ما نسبته 3.4٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 6,990.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصّلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 243.9 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 14.1 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 243.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.1٪ لتصل إلى 6,188.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 140.3 مليون دينار ليصل إلى 1,962.3 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 31.7٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 22.2 مليون دينار لتبلغ 1,239.6 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 8.3 مليون دينار ليصل إلى 1,328.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 21.5٪ من إجمالي

النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 67.3 مليون دينار ليصل إلى 371.7 مليون دينار ليشكل ما نسبته 6.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند دعم السلع بمقدار 5.9 مليون دينار ليصل إلى 113.2 مليون دينار ومشكلاً ما نسبته 1.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند فوائد الدين بمقدار 79.5 مليون دينار ليبلغ 760.1 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.3٪ من إجمالي النفقات الجارية.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 14.1 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتبلغ 801.7 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

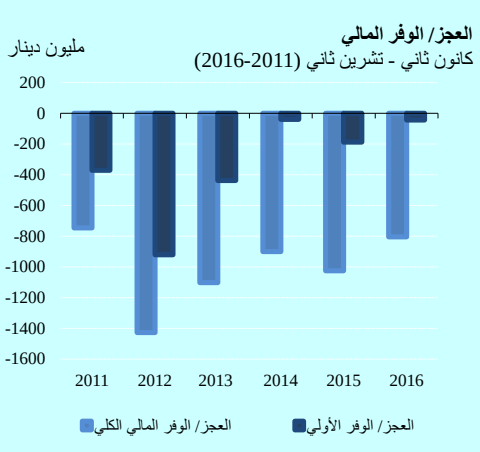

- سجّلت الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 803.3 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.

- سجّلت الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 43.2 مليون دينار مقابل عجز أولي مقداره 186.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وإذا ما تم استثناء المساعدات الخارجية، فإن الموازنة تسجل عجزاً أولياً مقداره 449.6 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من 2016 بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 634.4 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2015.

الدين العام

ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 716.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام للموازنة العامة، حيث ارتفع رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 789.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,173.0 مليون دينار، في حين انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 432.0 مليون دينار. كما ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 26.0 مليون دينار ليصل إلى 2,577.0 مليون دينار محصلة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 55.0 مليون دينار ليصل إلى 2,044.0 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 بمقدار 30.0 مليون دينار ليبلغ 533.0 مليون دينار.

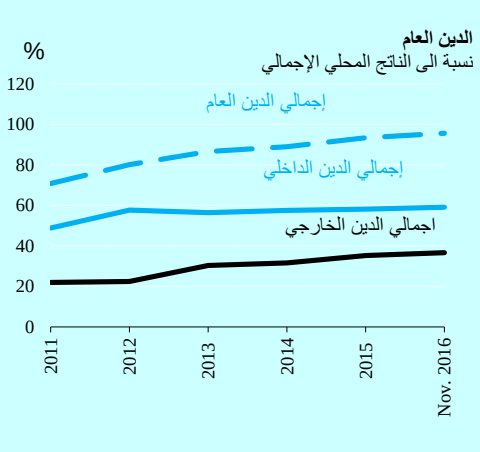

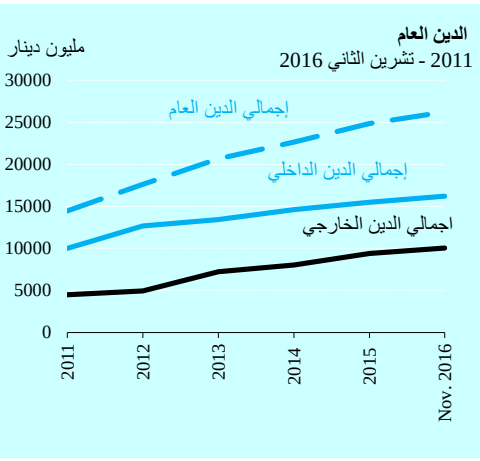

- سجل صافي الدين العام الداخلي (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين الثاني 2016 ارتفاعاً مقداره 897.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 14,354.8 مليون دينار (52.3٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 654.7 مليون دينار ليبلغ 10,045.2 مليون دينار (36.6٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2016. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 64.4٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.5٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 7.1٪، و13.2٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 1,370.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى 26,247.3 مليون دينار (95.6٪ من GDP) مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.
- ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 236.4 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي لتبلغ 1,577.7 مليون دينار، ويعزى جانب هام من هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بإطفاء سندات محلية بالدولار بقيمة 815.0 مليون دينار (أي ما يعادل 1,150 مليون دولار) في شهري شباط وآب من عام 2016.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- اتخذ مجلس الوزراء قراراً يتضمن تعديل أسعار بعض المشتقات النفطية وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2017		معدل النمو ٪
		شباط	آذار	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	665	665	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	880	880	0.0
السولار	فلس/لتر	480	480	0.0
الكاز	فلس/لتر	480	480	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	355.5	347.5	-2.3
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	378	383	1.3
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	383	388	1.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	398	403	1.3
الإسفلت	دينار/طن	345.3	337.4	-2.3

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2017/3/1

- صُدور نظام معدل لنظام رسوم رخص القيادة وتسجيل وترخيص المركبات لسنة 2017 يتضمن استيفاء رسم إضافي عن نقل ملكية أي مركبة من شخص إلى شخص آخر سواء كان طبيعياً أم معنوياً (بإستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، على النحو التالي (كانون الثاني 2017):

فئة المحرك CC	المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات	المركبات التي يزيد عمرها على 10 سنوات
حتى 1500	50	40
أكبر من 1500 حتى 2000	100	80
أكبر من 2000 حتى 3000	400	120
أكبر من 3000 حتى 4000	550	150
أكبر من 4000	700	200

- قرر مجلس الوزراء فرض ضريبة مقطوعة على كل لتر بنزين 90 مقدارها 5 قروش (بواقع 3 قروش بداية شهر شباط وقرشين بداية شهر آذار من هذا العام)، و7 قروش على كل لتر بنزين 95 وذلك اعتباراً من 2017/2/1.
- صدور نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (80) لسنة 2000 وذلك على النحو التالي (شباط 2017):
  - رفع الضريبة الخاصة على علبة السجائر المطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك.
  - رفع الضريبة الخاصة على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل والراديو المتنقل المؤجلة الدفع أو المدفوعة مسبقاً لتصبح 26٪.
  - فرض ضريبة خاصة بمقدار 2.6 دينار على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل عن كل خط يباع اعتباراً من تاريخ 2017/2/15.
  - فرض ضريبة خاصة بنسبة 10٪ على المشروبات الغازية.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (67) لسنة 2014، يتضمن ما يلي (شباط 2017):
  - استيفاء مبلغ (400) دينار من صاحب العمل رسماً عن تصريح العمل أو عن تجديده لسنة كاملة أو أي جزء من السنة.
  - استيفاء مبلغ (175) دينار من المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات والمسجلة لدى هيئة الاستثمار.
  - استيفاء مبلغ (500) دينار عن عامل المنزل أو البستنجي أو الطاهي أو من في حكمهم وعن العامل في المزرعة الخاصة.
  - استيفاء مبلغ (300) دينار من صاحب العمل في القطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها رسماً عن تصريح العمل المؤقت الذي لا تزيد مدته على ستة أشهر.
  - استيفاء مبلغ (100) دينار إضافي من صاحب العمل عن كل تصريح عمل أو تجديده للقطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها، يخصص لصندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.

- صدور نظام معدل لنظام بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة لسنة 2017 ويقرأ مع النظام رقم (47) لسنة 2014 يتضمن استيفاء بدل عن أي بضائع مستوردة خاضعة لرسوم التعريفة الجمركية بنسبة (5٪) من قيمة تلك البضائع على أن لا يقل مقدار هذا البدل عن (100) دينار ولا يزيد على (10) آلاف دينار (شباط 2017).
- قرر مجلس الوزراء **إلغاء** قرارات سابقة متعلقة بالضريبة العامة على المبيعات، من أبرزها ما يلي (شباط 2017):
  - القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لمادة حديد التسليح من (16٪) إلى (8٪).
  - القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات على جميع خدمات اشتراكات الانترنت الخاصة بالمنازل سواء كانت ثابتة أو غيرها من (16٪) إلى (8٪).
  - القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات على خدمات اشتراكات الانترنت الخاصة بالهواتف الثابتة المنزلية من (16٪) إلى (8٪).
  - القرار المتضمن تخفيض وتوحيد الضريبة العامة على المبيعات على خدمات الانترنت إلى نسبة (8٪) بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة أو الجهة المستفيدة.
- كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من الاجراءات، من أبرزها ما يلي (شباط 2017):
  - اقتطاع (10٪) من المبلغ الزائد عن الفي دينار من الراتب الشهري لكل العاملين في القطاع العام، بما فيهم رئيس الوزراء والوزراء، اعتباراً من 2017/2/1.
  - زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية بنسبة (10٪) وبقيمة تصل الى 10 ملايين دينار.
  - تعديل رسوم اصدار جواز سفر عادي او تجديده عند انتهاء المدة او كانت المدة المتبقية من صلاحيته اقل من 180 يوماً من 20 ديناراً الى 50 ديناراً.
  - رفع الحد الأدنى للأجور ليصبح 220 دينار، اعتباراً من 2017/3/1.

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل تعليمات الضريبة الخاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجعة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على النحو المبين في قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (شباط 2017).

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقية منحة التمويل الإضافي المقدمة من البنك الدولي بقيمة 10.8 مليون دولار لمشروع "المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (كانون الثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 55 مليون يورو كدعم قطاعي من خلال الموازنة العامة لدعم تطوير القطاع الخاص وتبني إصلاحات في مجال بيئة الأعمال والاستثمار، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ إضافي بقيمة 10 مليون يورو تمت زيادته على المبلغ الأصلي (45 مليون يورو) للمساهمة في التخفيف من تبعات الأزمة السورية، وإيفاءً بالتزاماته بموجب برنامج التعاون الثنائي ومؤتمر لندن (كانون ثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 14.1 مليون دولار وذلك لتمويل مشروع تدعيم عمليات بنك تنمية المدن والقرى (كانون ثاني 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة القمح الأمريكية للأردن للعام 2017، بقيمة 100 ألف طن وذلك ضمن برامج المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (شباط 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الكندية، بقيمة 7.6 مليون دولار وذلك لدعم خطة وزارة التربية والتعليم "لتسريع الوصول للتعليم النظامي للطلبة السوريين" والتي تم تبنيها في مؤتمر لندن (شباط 2017).
- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 4.5 مليون دولار وذلك لتوفير أجهزة ومعدات أمنية حديثة ومتطورة في خمسة مراكز حدودية لتعزيز الحماية الأمنية في الأردن (آذار 2017).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر كانون الأول من عام 2016 بنسبة 0.6٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 475.5 مليون دينار. أما خلال عام 2016 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 4.1٪ مقارنة مع عام 2015 لتبلغ 5,331.4 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر كانون الأول من عام 2016 بنسبة 4.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 1,197.0 مليون دينار. أما خلال عام 2016 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 6.2٪ مقارنة مع عام 2015 لتبلغ 13,637.0 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر كانون الأول من عام 2016 ارتفاعاً نسبته 6.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 721.5 مليون دينار. أما خلال عام 2016 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 7.5٪ مقارنة مع عام 2015 ليبلغ 8,305.6 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بنسبة 12.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 لتصل إلى 260.7 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 7.2٪ خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 مقارنة بذات الشهر من عام 2016، لتصل إلى 77.7 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بنسبة 4.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 ليصل إلى 210.1 مليون دينار.
- انخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات ليبلغ 1,910.2 مليون دينار (9.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع عجز مقداره 1,979.6 مليون دينار (10.1٪ من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.3٪ من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 11.9٪ من GDP خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 809.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة بحوالي 808.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر أيلول من عام 2016 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 26,656.5 مليون دينار مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 428.3 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 900.2 مليون دينار خلال عام 2016، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,328.5 مليون دينار مقارنة مع عام 2015 لتبلغ 18,006.3 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	2015 القيمة	معدل النمو (٪) 2015/2014	2016 القيمة	معدل النمو (٪) 2016/2015
التجارة الخارجية	19,334.8	-9.8	18,006.3	-6.9
الصادرات الكلية	5,561.4	-6.6	5,331.4	-4.1
الصادرات الوطنية	4,797.6	-7.1	4,369.3	-8.9
المعاد تصديره	763.8	-3.3	962.1	26.0
المستوردات	14,537.2	-10.7	13,637.0	-6.2
الميزان التجاري	-8,975.8	-13.1	-8,305.6	-7.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	1,002.1	1,041.1	3.9
السعودية	787.3	646.3	-17.9
الهند	418.1	347.2	-17.0
العراق	493.2	333.0	-32.5
الإمارات	228.0	237.3	4.1
الكويت	210.5	231.0	9.7
قطر	109.9	119.6	8.8
المستوردات			
الصين	1,874.7	1,910.1	1.9
السعودية	2,173.4	1,651.1	-24.0
الولايات المتحدة الامريكية	894.7	952.3	6.4
ألمانيا	670.3	625.7	-6.7
الامارات	598.5	623.7	4.2
إيطاليا	571.5	593.4	3.8

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال عام 2016 انخفاضاً نسبته 4.1٪ لتصل إلى 5,331.4 مليون دينار. وجاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 428.3 مليون دينار أو ما نسبته 8.9٪ لتصل إلى 4,369.3 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بنسبة 26.0٪ لتصل إلى 962.1 مليون دينار.

أبـرز الصـادرات الوطنيـة السـلعية خـلال عـامي 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,797.6**	**4,369.3**	**-8.9**
الملابس	**979.0**	**1,005.5**	**2.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	879.3	895.8	1.9
منتجات دوائية وصيدلية	**398.9**	**467.7**	**17.2**
السعودية	95.4	112.0	17.4
الجزائر	46.9	63.9	36.2
العراق	31.6	56.5	78.8
الإمارات	31.0	34.3	10.6
الفوسفات	**371.6**	**308.4**	**-17.0**
الهند	248.5	196.2	-21.0
أندونيسيا	57.4	63.1	9.9
الخضروات	**399.8**	**306.0**	**-23.5**
الإمارات	77.4	68.2	-11.9
السعودية	74.5	64.8	-13.0
الكويت	67.0	58.2	-13.1
البوتاس	**434.6**	**301.7**	**-30.6**
الهند	110.1	83.9	-23.8
الصين	146.1	80.7	-44.8
ماليزيا	44.3	41.9	-5.4
الأسمدة	**151.5**	**132.5**	**-12.5**
تركيا	26.5	43.2	63.0
العراق	31.9	35.3	10.7
الهند	45.1	30.3	-32.8
الفواكة والمكسرات	**141.4**	**116.7**	**-17.5**
الكويت	42.2	41.1	-2.6
السعودية	41.9	30.2	-27.9
الإمارات	12.9	13.1	1.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- تراجع صادرات البوتـاس بمقـدار 132.9 مليـون دينـار (30.6٪) لتصـل إلى 301.7 مليـون دينـار. وقـد اسـتحوذت أسـواق كـل مـن الهنـد والصـين وماليزيـا علـى مـا نسـبته 68.4٪ مـن إجمـالي صادرات المملكة من البوتاس.

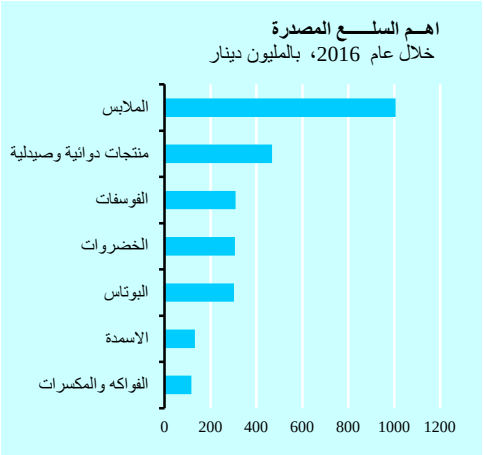

- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 93.8 مليون دينار (23.5٪) لتصل إلى 306.0 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من الإمارات والسعودية والكويت على ما نسبته 62.5٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

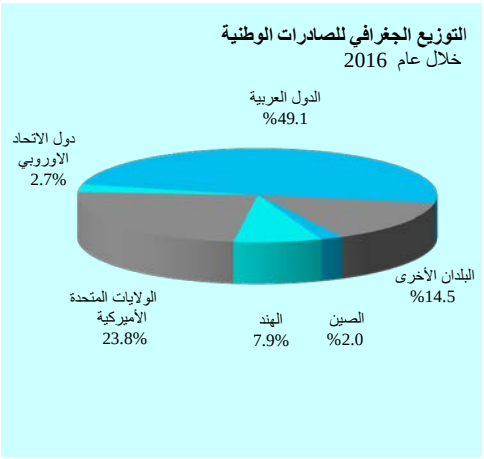

- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 63.2 مليون دينار (17.0٪) لتصل إلى 308.4 مليون دينار، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الكميات المصدرة بنسبة 2.1٪ وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 15.2٪. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا على ما نسبته 84.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 68.8 مليون دينار (17.2٪)، لتصل إلى 467.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والإمارات على ما نسبته 57.0٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والخضروات والبوتاس والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" خلال عام 2016 على ما نسبته 60.4٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 60.0٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والإمارات والكويت وقطر على ما نسبته 67.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال عام 2016 مقابل 67.7٪ خلال عام 2015.

المستـــــوردات السلعيـــــة

انخفضت مستوردات المملكة خلال عام 2016 بنسبة 6.2٪ لتصل إلى 13,637.0 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 10.7٪ خلال عام 2015.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال عام 2016 بالمقارنة مع عام 2015، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 405.5 مليون دينار، أو ما نسبته 41.2٪، لتصل إلى 578.9 مليون دينار. وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة. ولقد شكلت أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات ما نسبته 65.5٪ من إجمالي المستوردات من المشتقات النفطية.

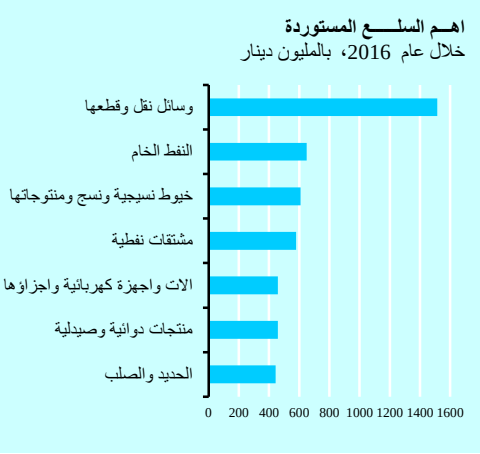

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 282.5 مليون دينار، أو ما نسبته 30.3٪، لتصل إلى 648.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع كل من الأسعار بنسبة 17.8٪ والكميات المستوردة بنسبة 15.2٪ مقارنة مع عام 2015. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.

- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 168.3 مليون دينار، أو ما نسبته 12.5٪، لتصل إلى 1,513.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 59.4٪ من إجمالي مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها.

أبرز المستوردات السلعية خلال عامي 2015 و2016، مليون دينار

	2015	2016	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**14,537.2**	**13,637.0**	**-6.2**
وسائل النقل وقطعها	**1,345.3**	**1,513.6**	**12.5**
اليابان	288.8	313.8	8.7
كوريا الجنوبية	280.4	310.9	10.9
الولايات المتحدة الامريكية	216.8	274.1	26.4
النفط الخام	**931.1**	**648.6**	**-30.3**
السعودية	931.1	648.6	-30.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**599.5**	**609.7**	**1.7**
الصين	226.1	238.3	5.4
تايوان	200.1	187.8	-6.1
تركيا	39.1	60.1	53.7
المشتقات النفطية	**984.4**	**578.9**	**-41.2**
السعودية	299.0	157.6	-47.3
ايطاليا	98.0	114.4	16.7
الامارات	26.7	107.0	300.7
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**446.4**	**459.0**	**2.8**
الصين	136.3	127.7	-6.3
تركيا	36.9	39.3	6.5
إيطاليا	32.7	36.9	12.8
منتجات دوائية وصيدلية	**419.8**	**458.2**	**9.1**
ألمانيا	53.0	58.1	9.6
الولايات المتحدة الأمريكية	40.3	52.9	31.3
فرنسا	49.3	47.4	-3.9
الحديد والصلب	**471.8**	**444.8**	**-5.7**
الصين	171.7	151.9	-11.5
إيران	92.9	69.8	-24.9
أوكرانيا	28.7	44.7	55.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

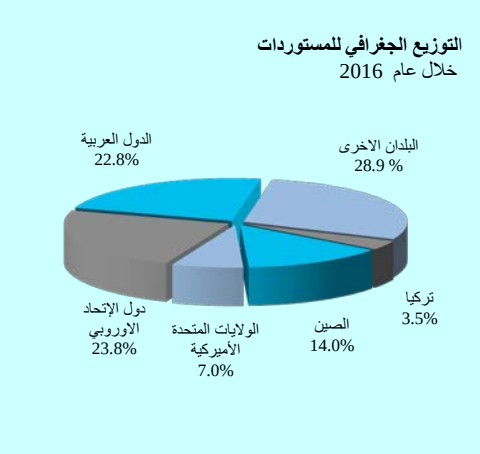

- ارتفاع مستوردات المملكة من منتجات دوائية وصيدلية بمقدار 38.4 مليون دينار (9.1٪) لتصل إلى 458.2 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ما نسبته 34.6٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"المشتقات النفطية" و"الآت وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الحديد والصلب" على ما نسبته 34.6٪ من إجمالي المستوردات خلال عام 2016 مقابل 35.8٪ خلال عام 2015. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وإيطاليا خلال عام 2016 على ما نسبته 46.6٪ من إجمالي المستوردات مقابل 46.7٪ خلال عام 2015.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال عام 2016 ارتفاعاً مقداره 198.3 مليون دينار، أو ما نسبته 26.0٪، مقارنة مع عام 2015 لتبلغ 962.1 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال عام 2016 انخفاضاً مقداره 670.2 مليون دينار، أي بنسبة 7.5٪ مقارنة مع عام 2015 ليصل إلى 8,305.6 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 بنسبة 4.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2016 ليبلغ 210.1 مليون دينار.

الســـفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 28.4 مليون دينار (12.2٪) لتصل إلى 260.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الثاني من عام 2017 ارتفاعاً مقداره 5.2 مليون دينار (7.2٪) لتصل إلى 77.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2016.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2015 إلى ما يلي:

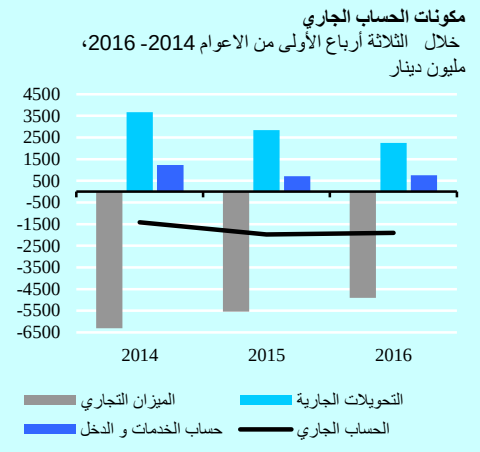

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,910.2 مليون دينار (9.5٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 1,979.6 مليون دينار (10.1٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,274.0 مليون دينار (11.3٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 2,324.4 مليون دينار (11.9٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2015. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بمقدار 627.3 مليون دينار (11.3٪) ليصل إلى 4,909.4 مليون دينار مقابل 5,536.7 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2015.
  - انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 15.9 مليون دينار ليبلغ 877.6 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 125.6 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 177.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، وذلك محصلة لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 59.2 مليون دينار ليبلغ 292.6 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر بند تعويضات العاملين بمقدار 7.1 مليون دينار ليصل إلى 167.0 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 594.1 مليون دينار ليصل 2,247.2 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بمقدار 19.2 مليون دينار ليبلغ نحو 363.3 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 613.3 مليون دينار ليصل إلى 1,883.9 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,658.8 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,478.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 809.1 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 808.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 27.7 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 978.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 434.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 874.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,201.3 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,244.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية شهر أيلول من عام 2016 التزاماً نحو الخارج بلغ 26,656.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 722.1 مليون دينار ليصل إلى 17,935.9 مليون دينار، إذ انخفض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,003.4 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 1,119.3 مليون دينار ليصل إلى 44,592.3 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

  - ارتفاع رصيد الاستثمار المباشر في المملكة بمقدار 888.2 مليون دينار ليبلغ 22,634.4 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل على الحكومة بمقدار 167.6 مليون دينار ليبلغ 3,616.4 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 93.1 مليون دينار ليبلغ 651.8 مليون دينار.